شركة
شبكة المحامين العرب
المحدودة
MOHAMOON.COM
التقنية الرقمية في خدمة العدالة

نشرة إخبارية لأنشطة

شَبكة المُحَامين العَرب

العدد الرابع

التقنية الرقمية في خدمة العدالة

شبكة المحامين العرب هي شركة ذات مسؤولية محدودة بدأت كفكرة في الرياض في العام 1999 م وذلك بهدف الاستثمار في التقنية الرقمية والإنترنت عن طريق تحويل النصوص من مستندات ورقية إلى نصوص إلكترونية.

تواصل معنا

جودة.. التزام.. تميز

رسالتنا

توفير المعلومات القانونية وتسهيل الوصول إليها لمن يحتاجها في كل مجتمعاتنا العربية وذلك بالاستفادة من إمكانيات التقنية الرقمية.

رؤيتنا

أن تكون شبكة المحامين العرب من المراجع الإلكترونية الأوسع انتشارًا والأكثر موثوقية في العالم العربي.

محتويات العدد

- كلمة العدد بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 3
- "تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة 5
- "هكذا وردت في الأصل" الأمانة في نشر التشريعات 10
- خدمات العملاء 12
- في رحاب المعاهدات الدولية بقلم الأستاذة/ سمر نجم الدين 14
- الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا بقلم الأستاذ/ أحمد أمين 16
- علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 18

كلمة العدد بقلم الأستاذ / عبد الله الناصري

✦ منتدى المحامين العرب بحلته الجديدة ✦

الحمد لله وله الشكر..

ها هو أول منتدى للمحامين على مستوى العالم العربي (منتدى المحامين العرب) يعود إلى أعضائه وقرائه ومحبيه بحلته الجديدة محتفظًا بمشاركات أعضائه من كبار المحامين، تلك المشاركات التي أخذت طابعًا خاصًّا بعد مرور أكثر من ثلاث وعشرين سنة على إنشائه، وبما يزيد على خمس وثلاثين ألف صفحة من المشاركات التي تحمل في طياتها إضاءات قانونية وتجارب من أروقة المحاكم وحوارات جميلة أصبحت شاهدًا تاريخيًّا على مرحلة انتقل فيها الحراك الثقافي القانوني من الصحف الورقية إلى المساحات الإلكترونية قبل ظهور أدوات التواصل الحالية مثل فيس بوك وتويتر وغيرها..

يعود هذا المنتدى إليكم وقد بلغ عمر شبكة المحامين العرب خمسًا وعشرين سنة من العطاء المتواصل، مسطرةً في سجلها إنجازات غير مسبوقة شملت جميع دول الخليج الست مع التزام تام بالتحديث الفوري لكل قاعدة من قواعد البيانات الست التي أنجزتها، خمس وعشرون سنة لم تكن مجرد أرقام وسنوات عابرة، بل كانت محطات زاخرة بالجهود المتواصلة ومكللة بالنجاح ولله الحمد وذلك لتحقيق رسالتها التي تأسست عليها وهي توفير المعلومة القانونية وتسهيل وتيسير الوصول إليها لمن يحتاجها.. رافعة شعار التقنية الرقمية في خدمة العدالة، هذه هي رسالة الشبكة وهدف مؤسسها.

اليوم لدى شبكة المحامين العرب أكبر قواعد البيانات التشريعية الإلكترونية الموثقة من الجرائد الرسمية لكل دولة من دول الخليج الست ويتم تحديثها فورًا مع صدور كل تشريع جديد.

لقد تم إنشاء قواعد البيانات التشريعية لشبكة المحامين العرب بتصنيفات مبتكرة سابقة للجميع ومتفوقة وذلك كما يلي:

1. شبكة المحامين العرب هي أول من حول نصوص التشريعات الخليجية من أوراق وصور إلى **حروف إلكترونية حية** أسهمت وبصورة مباشرة وفعالة في توفير مئات الآلاف من الساعات على الباحثين في العالم العربي، وسهّلت الوصول إلى المعلومة القانونية بما ينسجم مع رسالتها في خدمة العدالة والمعرفة وذلك بتسهيل وتيسير الوصول إلى المعلومة القانونية..

2. شبكة المحامين العرب أول من نشر القوانين "الأنظمة" وفقًا لآخر تعديل، والنشر بهذه الطريقة اختصر على الباحث مئات الساعات من البحث، وحتى نتصور قيمة هذه الخدمة علينا التفكير في البحث في أعداد الجريدة الرسمية منذ العدد الذي نشر النظام أول مرة، وذلك للبحث عما إذا كان جرى عليه تطورات وتعديلات.

3. شبكة المحامين العرب أول من نشر "بيانات النظام" أو "معلومات النظام" الأولية التي يحتاج اليها الباحث عند فتحه للنظام مثل تاريخ صدور النظام، وأداة صدوره، وتاريخ نشره، وحالته وهل هو سار أم ملغى، وتحديد المواد التي تم تعديلها إن وجدت... إلخ وقد أسمينا هذه المجموعة من البيانات بـ "بطاقة تعريف النظام". ويلاحظ أن هناك جهات أخذت فكرة هذه البطاقة التي بدأنا العمل بها منذ تأسيس الشبكة لكنها غيرت المسمى من "بطاقة تعريف النظام" إلى "معلومات النظام" وإلى "معلومات الملف" وغير ذلك دون إشارة لسبقنا بالفكرة، وهذا حق معنوي (أدبي) للشبكة لا يسقط مع مرور الزمن..

4. الشبكة أول من صنف الموسوعات التشريعية إلى سبعة تصنيفات ساعدت الباحث في البحث وهي "الأنظمة السارية- الأنظمة السارية جزئيًا- الأنظمة مؤجلة النفاذ- أنظمة صدرت ولم تنشر بعد بالجريدة الرسمية- أنظمة صدرت ولم يستدل على نشرها- أنظمة موقوفة- أنظمة ملغاة".

5. أول من ربط مواد التشريعات التي يشير بعضها إلى بعض **بروابط تشعبية إلكترونية.**

6. أول من ربط الأرقام التي تشير إلى مواد التشريعات سواء أكانت في القوانين الفرعية أو التعاميم أو الأحكام القضائية بنصوص هذه المواد، وهذا الربط في غاية الأهمية لأنه يمكّن الباحث من الوصول إلى التطور التاريخي لهذه المادة في حالة تعديلها أو حذفها كما تحيل إلى النصوص السابقة.

7. أول من نشر الأحكام القضائية بعد تحويلها من نصوص ورقية إلى نصوص إلكترونية وربطها بالأنظمة وذلك لتسهيل البحث في محتواها، وتنشر الموسوعة أحكام وقرارات المحاكم واللجان القضائية في كل دولة من دول الخليج.

وكل هذه المميزات حقوق معنوية (أدبية) للشبكة لا تسقط مع مرور الزمن.. وهكذا حققت شبكة المحامين العرب الريادة والتميز. واليوم وبعد أن انتهت المرحلة الأولى وهي إعداد قواعد بيانات تشريعية كاملة وتحدث فورًا لدول الخليج ها نحن نتطلع إلى المرحلة القادمة وهي الانتقال لقواعد بيانات تشريعية أخرى.

عبد الله الناصري
مدير عام شبكة المحامين العرب

"تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة

إدراكًا من شبكة المحامين العرب لأهمية الوقت، فقد وفرت خدمة فريدة لعملائها تتمثل في إعداد "ملفات" متكاملة حول أي موضوع قانوني يطلبه عملاؤها، حيث تقوم الشبكة بالبحث في آلاف الملفات وحصر التشريعات ذات الصلة وجمعها من مصادرها الرسمية، ثم تقديمها في ملف وورد قابل للنسخ والتداول وجامع لكل ما يتعلق بالموضوع من تشريعات دون أن تتدخل بإبداء رأي قانوني أو ترجيح بين المستندات، حيث إنها ترى أن هذه الجوانب الاستشارية والفقهية ليست من اختصاصها..

"عبد الله الناصري"

في موسوعة "محامو الإمارات"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول (النصوص والأحكام الدستورية بشأن حماية البيئة بمصر ودول مجلس التعاون الخليجي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز رفع دعوى بطلان حكم جنائي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية الصادرة بشأن الاحتيال أو النصب الإلكتروني)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية بشأن حالات الإفراج الوجوبي عن المتهم المحبوس احتياطيًّا)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (جريمة الاتجار بالبشر ولا سيما جريمة الاتجار في الأعضاء البشرية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها، وما إذا كان ذلك يعتبر من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أمرت بوقف التنفيذ)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية الصادرة بشأن اشتراط موافقة الولي لزواج المرأة وعضل الولي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية الصادرة بشأن انتداب الموظف)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (تحديد القانون الواجب التطبيق على غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (قاعدة الندم اللاحق لا ينفي الجرم السابق)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة في شأن الحصانة القضائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية الصادرة بشأن الدعاوى المرفوعة من الموظف أو الدائرة بشأن الملكية الفكرية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بتغيير الحقيقة في الإقرارات الفردية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية بشأن حبس الممثل القانوني للشخص الاعتباري الخاص المدين أو منعه من السفر)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية بشأن تغيير الاسم في الوثائق والمستندات الثبوتية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (تجريم التصرف في ملك الغير قانونًا وقضاءً)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز تنازل الموظف عن إنتاجه الفكري وكافة الأعمال التي يبتكرها لصاحب العمل خلال فترة عمله)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة بشأن الطلاق الإلكتروني أو الطلاق بوسائل التقنية الحديثة وما إذا كان يقع أم لا)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته القوانين الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو الكويت"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الكويت حول (آثار الحكم الجنائي ببراءة الموظف العام على استمراره بالخدمة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية المتعلقة بالالتزام برد غير المستحق كمصدر من مصادر الالتزام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية بشأن المزايا العينية وعلاقتها بالأجر ومدى إلزام صاحب العمل بها)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية لقبول تظلمات المزايدين وصلاحيات اللجنة التي تنظر فيها)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (السند القانوني لمشروعية إصدار قرار التفويض في الاختصاص ومدى جواز تفويض التفويض)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص والأسانيد القانونية بشأن الصلح مع المخالف وإجراءاته)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (حالة اكتشاف نقص أو خطأ أو عيب في الأعمال المنفذة بموجب عقد مقاولة)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (السند القانوني المتعلق بصلاحيات الرئيس التنفيذي أو المدير العام بشأن الإشراف على السلامة أو مسؤوليتهم تجاه سلامة الطيران)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (تحديد هوية المستفيد الفعلي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بموضوع التعويض عن تلف المعدات)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته التشريعات والقوانين واللوائح في دولة الكويت وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الكويت وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو المملكة"

- تلقت شبكة المحامين العرب من إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية طلبًا حول (المسؤولية الاجتماعية للشركات والجهات الحكومية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الضوابط النظامية لتقديم الهدايا من المسؤولين الحكوميين للأجانب)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص النظامية بشأن ضوابط الاعتراض على تقارير تقويم الأداء الوظيفي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد النظامية والتطبيقات القضائية المتعلقة بمدى مشروعية إنهاء العقود محددة المدة لبلوغ العامل سن التقاعد)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز اشتغال الموظف بالقطاع الحكومي الخاضع لنظام العمل بالتجارة)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التطبيقات القضائية المتعلقة بمطالبات العاملين المتعاقدين مع الجهات الحكومية والخاصة الخاضعين لنظام العمل ببعض الحقوق المالية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (حجج الاستحكام في ظل الأنظمة المتعاقبة والأحكام القضائية ذات الصلة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية بشأن إيقاف شراء السيارات والاعتماد على التأجير بدل الشراء)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد النظامية المتعلقة بالضمان النهائي الذي يلتزم بتقديمه صاحب العرض الذي وقعت عليه الترسية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (المقصود من تعويض النزع وأجرة المثل طبقًا لنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتطبيقات القضائية الصادرة في هذا الشأن)

وقد تم إعداد بحث على موسوعة محامو المملكة بما تضمنته الأنظمة واللوائح والقرارات وما صدر من الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

"هكذا وردت في الأصل"
الأمانة في نشر التشريعات

إيمانًا من شبكة المحامين العرب بأن نشر التشريعات كما وردت في أصولها هو مسؤولية وأمانة، لذلك فإنها تنشر النصوص كما صدرت في الجرائد الرسمية دون تبديل أو تصرف، محافظةً على الأصل كما هو. وإذا تبين لباحثيها وجود أخطاء مطبعية أو مادية فإنها تنشر النص كما ورد في الأصل ثم تضع هامشًا على الكلمة أو العبارة التي ورد فيها الخطأ وتضع هذه العبارة التي هي عنوان هذه الصفحة (هكذا وردت في الأصل، وترى الشبكة...). سيتضمن كل عدد من هذه النشرة نماذج لهذه الأخطاء من كل دولة خليجية..

"عبد الله الناصري"

نعرض في هذا العدد نماذج من موسوعة "محامو الكويت":

صدر قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

وقد ورد في متن القانون خطأ يتعلق برقم قانون رقم 12 لسنة 1998 بالترخيص في تأسيس شركات للإجارة والاستثمار حيث أشير إلى رقمه (11)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (12).

كما صدر مرسوم رقم 338 لسنة 2015 بتعيين أعضاء في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية

وقد ورد في متن المرسوم خطأ يتعلق برقم قانون رقم 54 لسنة 1982 بزيادة رأس مال مؤسسة البترول الكويتية حيث أشير إلى رقمه (45)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (54).

ومن ناحية أخرى صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (129/ ت) لسنة 2012م بشأن الأفرع المخالفة للأنشطة المصرح بها بالجمعيات التعاونية من قبل المجلس البلدي

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بتاريخ المرسوم الصادر بتاريخ 7 يناير 1979 بشأن اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل حيث أشير إلى تاريخه 9/ 1/ 1979م، وترى شبكة المحامين العرب صحته 7/ 1/ 1979م.

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (610) لسنة 2014 بشأن مد سريان تطبيق أحكام القرار رقم (675/ أولاً) لسنة 2009 بشأن من أنهيت خدماتهم من العمل بالقطاع الخاص

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بسنة إصدار قانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة حيث أشير إلى سنة إصداره (2012)، وترى شبكة المحامين العرب صحتها (2011).

صدر أيضًا قرار وزير التجارة والصناعة رقم (196) لسنة 2014 بشأن قصر مدة إجازة التأمين رقم (44) لسنة 2014 الممنوحة لشركة غزال للتأمين

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق برقم قانون رقم 97 لسنة 2013 حيث أشير إلى رقمه (79)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (97).

أيضًا صدر قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 426 لسنة 2019 بشأن إصدار لائحة تنظيم المركبات المتنقلة

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بأداة إصدار قانون رقم 33 لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت حيث أشير إلى أداة إصداره (قرار)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (قانون).

كما تضمن أيضًا خطأ يتعلق برقم قرار وزارة التجارة والصناعة رقم (287) لسنة 2016 حيث أشير إلى رقمه (278)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (287).

كما صدر قرار الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية رقم (222) لسنة 2020 بتنظيم صيد المياه الإقليمية الكويتية

وقد ورد بمتن القرار خطأ يتعلق بسنة إصدار قانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حيث أشير إلى سنة إصداره (1953)، وترى شبكة المحامين العرب صحتها (1983).

كما تضمن أيضًا خطأ يتعلق برقم قرار رقم (8) لسنة 2004م في شأن منع الصيد باستخدام بعض أنواع الشباك وأدوات ووسائل الصيد في المياه الإقليمية الكويتية حيث أشير إلى رقمه (9)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (8).

خدمـــات العملاء

تؤمن شبكة المحامين العرب بأن تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية هو جزء من رسالتها، ولا يكتمل ذلك إلا بتوفير المساعدة الشخصية في الوصول إلى المعلومة المطلوبة، لذا خصصت الشبكة قسم "خدمات العملاء" ليكون عونًا في مساعدة الباحثين عن التشريعات، نعرض في هذه الصفحة جانبًا من الخدمات التي قدمها هذا القسم لعملاء الشبكة:

- رغب أحد عملاء موسوعة الأحكام القضائية العربية في البحث عن حكم محكمة النقض المصرية بتاريخ 27 مايو سنة 1935 مجموعة القواعد القانونية الجزء الرابع رقم 417 ص 585، وحكم محكمة النقض المصرية بتاريخ 11 مارس سنة 1974م، مجموعة الأحكام، س 25، رقم 59، ص 263، وتمت إفادة العميل بالروابط المباشرة على الموسوعة للأحكام المطلوبة.
- كما وردنا طلب متكرر للعديد من عملاء موسوعة محامو الإمارات البحث عن قرار صادر حديثًا من هيئة توحيد المبادئ القضائية الاتحادية والمحلية بشأن الطلب رقم (1) لسنة 2025، وتمت الإفادة بالرابط المباشر على الموسوعة.
- تمت خدمة عميل آخر بإرسال طلبه التالي إلى قسم خدمة تحضير الأسانيد القانونية: "الضوابط الخاصة بالتعامل مع الشركات الأجنبية بالإضافة إلى الضوابط والأحكام والأنظمة الخاصة بالمحتوى المحلي وفقًا للأنظمة السعودية".
- **كما تم خدمة عميل آخر في موسوعة "محامو البحرين" بالبحث عن:**

01 قانون رقم (4) لسنة 2021 بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

02 المرسوم بقانون وفقًا لآخر تعديل- مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1991 بشأن انضمام دولة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في نوفمبر عام 1989.

وتمت الإفـادة بالروابط المطلوبـة.

- كما وردنا طلب من أحد عملاء موسوعة محامو عمان بالبحث عن المرسوم السلطاني الخاص بإصدار قانون العمل.
- وتمت خدمة أحد عملاء موسوعة محامو المملكة حيث طلب البحث عن ضوابط تأجير واستثمار الأراضي والمنشآت الصادرة عن مجلس شؤون الجامعات، وكذلك التعميم رقم ١٣٩٦١ بشأن التأثير في العقود في جائحة الكورونا الصادر في ٢٠-٨-١٤٤١، وتمت إفادته بالمطلوب.
- ورغب عميل آخر في **موسوعة "محامو المملكة"** في البحث عن التشريعات التالية، وتمت إفادته بروابط مباشرة على الموسوعة:

تعميم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان رقم (1/ 4400081867) وتاريخ 5/ 2/ 1444هـ بشأن معالجة الإشكالات المتصلة بالصكوك العقارية الواقعة ضمن المخططات المعتمدة

خطاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (445) وتاريخ 10/ 1/ 1444هـ بشأن معالجة الإشكالات المتصلة بالصكوك العقارية الواقعة ضمن المخططات المعتمدة والتي جرى التصرف فيها بإقامة منشآت عليها أو تناقلتها الأيدي بالبيع والشراء

أمر ملكي رقم (49304) وتاريخ 9/ 8/ 1443هـ بشأن تعديل قواعد وضوابط النظر في طلبات تملك العقارات

خطاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (2830) وتاريخ 7/ 4/ 1443هـ بمعالجة الإشكالات المتصلة بالصكوك العقارية الواقعة ضمن المخططات المعتمدة والتي جرى التصرف فيها بإقامة منشآت عليها أو تناقلتها الأيدي بالبيع والشراء

خطاب المحكمة العليا رقم (439678136) وتاريخ 26/ 4/ 1443هـ بشأن مخطط النمو

خطاب المحكمة العليا رقم (421581414) وتاريخ 11/ 8/ 1442هـ بشأن معالجة الإشكالات المتصلة بالصكوك العقارية

في رحاب المعاهدات الدولية

قال الله تعالى في محكم كتابه:
(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)

تجسد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قاعدة كونية لعمارة الأرض وهي "توازن القوى" التي من خلالها يسود السلم بين الأمم وتقوم المصالح والمنافع بين الشعوب، وتنظم الحقوق الدولية وذلك من خلال آلاف الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دول العالم فيما بينها وتحقق بموجبها هذا الرخاء العالمي..
ولأن الاتفاقيات والمعاهدات تعتبر جزءًا من القانون المحلي لكل دولة متى ما صادقت الدولة عليها فقد أنشأت شبكة المحامين العرب موسوعة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الإنترنت تحتوي على ما يزيد على اثنتي عشرة ألف وثيقة دولية ما بين اتفاقية ومعاهدة قديمة وحديثة مستندة في ذلك على المصادر الأممية العالمية.. من خلال هذه النافذة نعرض مع كل عدد جانبًا من تطبيقات القضاء لهذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

"عبد الله الناصري"

اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية
(المؤرخة 9 سبتمبر 1886، والمكمّلة في باريس في 4 مايو 1896، والمعدّلة في برلين في 13 نوفمبر 1908، والمكمّلة في برن في 20 مارس 1914، والمعدّلة في روما في 2 يونيه 1928، وبروكسل في 26 يونيه 1948، واستكهولم في 14 يوليو 1967، وباريس في 24 يوليو 1971 والمعدّلة في 28 سبتمبر 1979)

بقلم الأستاذة/ سمر نجم الدين

تهدف الاتفاقية إلى حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم من خلال إنشاء اتحاد بين الدول الأعضاء. ووضع ضوابط محددة وموحدة لتحقيق تلك الحماية على المستوى الدولي.

تتضمن مجموعة من الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الواجب منحها وتستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية:

1. مبدأ "المعاملة الوطنية" ويعني أن تحظى المصنفات التي يكون مؤلفيها من مواطني الدولة أو نشر المصنف للمرة الأولى فيها بنفس الحماية التي تمنحها كل دولة من الدول الأعضاء لمصنفات مواطنيها.

2. مبدأ "الحماية التلقائية" ويعني أن الحماية لا يجب أن تكون مشروطة بأي إجراء شكلي.

3. مبدأ "استقلال الحماية" ويعني ألا تتوقف الحماية على الحماية الممنوحة في بلد منشأ المصنف. ومع ذلك، إذا حدد تشريع أية دولة متعاقدة مدة للحماية أطول من الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية وتوقفت حماية المصنف في بلد المنشأ، جاز رفض الحماية عند انتهاء مدتها في بلد المنشأ.

- **وتنص الاتفاقية في المادة الثانية منها على:**

تشمل عبارة «المصنفات الأدبية والفنية» كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيًّا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل: الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمحاضرات والخطب والمواعظ والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة؛ والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات فنية والتمثيليات الإيمائية؛ والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها؛ والمصنفات السينمائية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي، والمصنفات الخاصة بالرسم وبالتصوير بالخطوط أو بالألوان وبالعمارة وبالنحت وبالحفر وبالطباعة على الحجر، والمصنفات الفوتوغرافية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم.

- **ومن التطبيقات القضائية لاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية:**

في المملكة العربية السعودية: قضت محكمة الاستئناف: المحكمة التجارية لمنطقة الرياض في القرار ٤٤٣٠٤٢٧٦٢٥ بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٤٤٤هـ بأن "القواعد الموضوعية المتعلقة بحماية العلامة التجارية على المستوى الدولي واردة في ثلاثة اتفاقيات رئيسية هم اتفاقية باريس بشأن الملكية الصناعية المبرمة في سنة ١٨٨٣م واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التربس) وتشرف على هذه الاتفاقية (اتفاقية التربس) منظمة التجارة العالمية ولا شك أن اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية هي الدعامة الرئيسية التي يرتكز عليها نظام الحماية الدولية...

الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا

تولي شبكة المحامين العرب أهمية قصوى للتطبيق القضائي للقانون، كما أن الاجتهادات القضائية في المحاكم العربية يكمل بعضها بعضًا ويستفيد بعضها من بعض، لذلك أنشأت أول موسوعة إلكترونية للأحكام الصادرة من المحاكم العليا في مصر ودول الخليج، ولاحقًا -إن شاء الله- ستضاف أحكام المحاكم العليا في دول عربية أخرى، وترى الشبكة أن أحكام المحاكم العليا ثروة قانونية وقضائية عظيمة حافلة بكل ما يحتاج إليه الباحث الأكاديمي والمحامي والقاضي.. وأن تنوعها يثري المعرفة العربية المتراكمة في فروع القانون. وتنشر الشبكة من خلال هذه الصفحة نماذج من التطبيق القضائي للقانون بما يعزز التطبيق الصحيح للقاعدة القانونية ويثري العمل القانوني والبحثي.

"عبد الله الناصري"

عبء إثبات الالتزام وعبء التخلص منه
في قضاء محاكم مجلس التعاون الخليجي ومحكمة النقض المصرية

بقلم الأستاذ/ أحمد أميـن

الأصل الراسخ في الشريعة الإسلامية الغراء والتشريعات المدنية -لا سيما التشريعات الخليجية- هو براءة الذمة، أي أن الإنسان يُفترض أن ذمته خالية من أي التزامات أو ديون ما لم يثبت العكس. وانشغال هذه الذمة بأي التزام تجاه الغير هو أمر عارض كأصل عام. ومن ثم فإن عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعي خلاف هذا الأصل.

فمن يزعم أن هناك التزامًا على شخص ما، أو حقًّا له في ذمة غيره، يقع عليه عبء تقديم الدليل على صحة ادعائه، وليس على المدعى عليه أن يثبت براءة ذمته.

ومن ذلك، ما نصت عليه المادة الثانية من مرسوم ملكي رقم (م/43) وتاريخ 26/5/1443هـ بالموافقة على نظام الإثبات في **المملكة العربية السعودية** بنصها:-

"1.على المدعي أن يثبت ما يدعيه من حق، وللمدعى عليه نفيه.
2. يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى، ومنتجة فيها، وجائزًا قبولها.
3. لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي."

وفي جمهورية مصر العربية في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم 25 لسنة 1968 نصت المادة الأولى منه على أنه: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه".

وفي ذات المعنى، وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة** نصت المادة الأولى من مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2022 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية على:-

"1. على المدعي أن يثبت ما يدعيه من حق، وللمدعى عليه نفيه.
2.يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى، ومنتجة فيها، وجائزًا قبولها.
3. لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي."

وفي **دولة الكويت** تناولت المادة الأولى أيضًا من قانون رقم (39) لسنة 1980 بشأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية موضوع إثبات الالتزام وإثبات التخلص منه بنصها: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه".

وفي **الشريعة الإسلامية** الغراء ورد في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم:

> عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر.حديث حسن، رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في "الصحيحين".

وكذا، حدثنا هناد بن السري حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي عن أبيه قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله إن هذا غلبني على أرض كانت لأبي فقال الكندي هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله إنه فاجر ليس يبالي ما حلف ليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك.

التطبيقات القضائية: كيف عالجت المحاكم مسألة إثبات الالتزام وإثبات التخلص منه؟

من التطبيقات القضائية لمسألة إثبات الالتزام والتخلص منه ما استقرت عليه أحكام **محكمة النقض المصرية**، ومنها الحكم رقم 16058 لسنة 91 ق بنصه "أن النص في المادة الأولى من قانون الإثبات على أنه "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه" يدل على أنه إذا أثبت الدائن دينه وجب على المدين أن يثبت براءة ذمته منه لأن الأصل خلوص الذمة وانشغالها عارض ومن ثم كان الإثبات على من يدعي... ⓘ

لقراءة بقية الموضوع والتعليق عليه في منتدى المحامين العرب ⓘ تواصـــل معنا

علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

يسرني في الصفحة الأخيرة من هذه النشرة أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض ما تعلمته واستفدته من مهنة المحاماة وذلك لإيماني بأهمية تبادل الخبرات ونقل التجارب.. بعض هذه الموضوعات تجارب ومواقف وبعضها خواطر..

التعليم القانوني المستمر

- تعلمت من المحاماة أنها تعليم قانوني وشرعي وموسوعي مستمر لا يتوقف من المهد إلى اللحد..
- يخطئ جدًّا من يظن أنه بمجرد تخرجه في الجامعة فإن مسيرته في التحصيل العلمي القانوني والشرعي قد انتهت.. هذا خطأ شائع فالحقيقة أنها بدأت بالفعل..
- الجامعات تعطي طلابها المفاتيح وعليهم استخدامها، الجامعة ترشد طلابها إلى خارطة الطريق وعليهم اختيار الفرع الذي يناسبهم.. وهذا هو سبب التمايز والفوارق بين المحامين..
- المحاماة مهنة تعليم متواصل لا يتوقف، والمحامي الذي يهجر قراءة الكتب القانونية والشرعية التي تتناسب مع ميوله ويتوقف عن التدريب القانوني الذاتي في مجال اهتمامه.. هذا المحامي سيفقد ذاكرته القانونية الفقهية ويتحول إلى مجرد وكيل يحمل ترخيص محاماة، وسيفقد لياقته المهنية كما يفقد الرياضي لياقته البدنية..
- المحاماة مهنة علم وفقه قانوني وشرعي وقواعد سلوك تضبط علاقة المحامي بزملائه ومجتمعه فيستحق الحصانة التي يوفرها النظام، ويستحق المكانة التي يتبوأها المحامون في صدارة المجتمع.. وهي كذلك مهنة إجراءات يجب أن يلم بها المحامي إلمامًا كافيًا وإلا تعرض لأخطاء مهنية جسيمة..
- عند قبولك القضية فأنت تحتاج إلى كل ما تعلمته في الجامعة، وتحتاج كذلك إلى مجموعة من المهارات التي لا تدرسها في الجامعة وإنما تكتسبها من الميدان متى ما كنت

حريصًا على ذلك، وأولها مهارة تلخيص الوقائع، ومهارة تكييف القضية، والتحقق من مواعيد التقادم فهي حاسمة عند دراسة ملف القضية، وتحديد المحكمة المختصة، ومهارة إعداد لائحة الدعوى، ومهارة كتابة المذكرات الجوابية.. إلخ وكلها مهارات مكتسبة..

- مع كل قضية ستحتاج إلى البحث واستعادة المعلومات والتحقق من الإجراءات الصحيحة..
- كل قضية هي مشروع بحث قانوني وذلك انطلاقًا من تكييف القضية ومراجعة الاختصاص وتحديد المراكز القانونية... مسيرة مهمة تتكرر مع كل قضية.
- ومع كل مذكرة جوابية يتكرر الموضوع نفسه في ضرورة البحث القانوني عن كل منعطف تمر به المذكرة..
- كل أسبوع ومع كل جلسة لمجلس الوزراء ومع كل عدد جديد من الجريدة الرسمية هناك مستجدات قانونية يحتاج المحامي إلى الإحاطة بها وإلا فقد لياقته القانونية.

لهذه الأسباب وغيرها تعتبر مهنة المحاماة تعليمًا متواصلاً لا يتوقف وتدريبًا واكتساب مهارات شخصية، ومشوار علم ليس له نهاية، وإدارة وقت وصبر ومثابرة وتضحية وقراءة وأخلاق مهنية عالية وعلاقات... إلخ

والقول بغير ذلك هو ظلم للمهنة وهروب من استحقاقات الاحتراف..

عبد الله الناصري

مدير عام شبكة المحامين العرب